أنباء لبنانية

الشغور الرئاسي في لبنان يدخل اليوم شهره الرابع «الديموقراطي» يطرح تعديل الدستور لانتخاب قائد الجيش

بيروت ـ عمر حبنجر
عامر عز الدين

اليوم، الأول من فبراير، يدخل الشغور الرئاسي في لبنان شهره الرابع، أي أن ثلاثة أشهر بالتمام والكمال مضت ولبنان بلا رئيس جمهورية، وبلا حكومة فاعلة.

إحدى عشرة جلسة انتخابية ضاعت فيها «طاسة» الرئاسة بين الأوراق البيضاء أو الموهة أو المرمزة، حتى تعب الرئيس نبيه بري من العد، فتوقف عن تعيين الجلسات إلى ان يقتنع المكابرون بأن ما كتب قد كتب، وانه يتعين اعتماد الواقعية السياسية في التعامل مع سياسة التعطيل والإفقار والتفقير والتعتير، لكن هذا الواقع مازال خارج قبول القوى السياسية والتغييرية الرافضة لإملاءات الأمر الواقع.

بيد انه ثمة موقف استجد أمس، تمثل بزيارة رئيس اللقاء الديموقراطي تيمور جنبلاط الى البطريرك الماروني بشارة الراعي في بكركي، حيث طرح من خلال النائب راجي السعد إمكانية تعديل الدستور، صراحة ولأول مرة، من اجل انتخاب مرشح الصدارة العماد جوزاف عون إذا كان هناك اتفاق عليه.

وقال السعد بعد لقائه الراعي «اتفقنا مع البطريرك الراعي على ضرورة انتخاب رئيس للجمهورية اليوم قبل الغد»، وأضاف «لا اتفاق على اسم معين انما اسم قائد الجيش بالصدارة».

واوضح السعد «اذا كان هناك اتفاق على قائد الجيش سنسعى الى تعديل الدستور، وعلى الاتفاق بأن الحل هو بالتمسك بالدستور والطائف واعادة الحياة للمؤسسات الدستورية واطلاق عملية الانقاذ من خلال المباشرة بالاصلاحات».

أما بالنسبة للاضرابات المزمعة قد يكون الهدف غير ما يراه المروجون له او السائرون في ركابه، والساعون الى الالتفاف على سياسة التعطيل الرئاسية والحكومية المدمرة، وطبعا كل ذلك ضمن حدود منع الاستدراج الى الفوضى المجتمعية او الانفجار الاجتماعي، لأن مثل هذا قد يكون الهدف المرتجى لبعض من يقفون خلف تعقيدات العلاقات العمالية، وصولا الى الإضراب العام المقرر في 8 الجاري.

وقد التقى رئيس القوات اللبنانية د.سمير جعجع أركان النقابات المسؤولة عن الاضراب، ومنهم رئيس الاتحاد العمالي بشارة الأسمر ونقيب المعلمين نعمة محفوض ونقيب الصيادلة جو سلوم، وبحث معهم المشاكل التي تواجه النقابات، ومسار اضراب اليوم للمعلمين، واضراب الثامن من فبراير للعمال، مؤكدا وقوف تكتل الجمهورية القوية الى جانبهم.

على أي حال، المطلوب من مختلف الأطراف عدم اثارة الزوابع السياسية قبل اللقاء الأميركي ـ الفرنسي ـ السعودي ـ المصري ـ القطري في باريس في السادس من هذا الشهر.

والمطلوب ايضا، وفق المصادر المتابعة لـ «الأنباء»، تمرير التمديد للمدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم، في سياق عمله الأمني، لتعذر تعيين بديل له من قبل حكومة تصريف الأعمال.

المصادر تتحدث عن عقبات توضع في طريق اجتماع حكومة تصريف الأعمال لأغراض مختلفة، وكان حزب الله اقنع الرئيس نجيب ميقاتي بتأجيل جلسة الأسبوع الماضي، مراعاة منه لموقف رئيس التيار الحر النائب جبران باسيل، الذي لازال يقاطع من خلال وزرائه في التيار جلسات حكومة تصريف الأعمال.

واللافت في الأمر انه على صعيد التمديد للواء عباس ابراهيم ثمة من يضع شروطا، ومنه التمديد في المقابل لحاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة، ومنهم من يرفض للطرفين، وهو في الحالة الحاضرة جبران باسيل.

وترجح مصادر تأجيل جلسة الحكومة لإقرار التمديد الى ما بعد لقاء باريس، وقد لاحظت ان الضغوط الفرنسية على التحقيق مع الحاكم سلامة قد تراخت، وأن الحاكم نفسه بدأ يعالج امور تصاعد الدولار بمرونة افضل، الى جانب الملاحقات الواسعة النطاق للمضاربين من الصيارفة، الشركاء في لعبة انقضاض الدولار الأميركي على الليرة اللبنانية.

البطريرك بشارة الراعي مستقبلا وفداً من «الديموقراطي» ضم النواب تيمور جنبلاط ووائل أبوفاعور وراجي السعد (محمود الطويل)

طالب باسيل بوقف تشويه صورة قائد الجيش وخلع بزة «المناقبية» عنه

النائب وليد البعريني لـ «الأنباء»: «الرئاسة» في الثلاجة وجاهزون للتعاطي مع أي اسم

بيروت ـ زينة طبّارة

رأى عضو كتلة الاعتدال الوطني النائب وليد البعريني ان أكثر ما يحتاجه لبنان في ظل الفوضى الراهنة على كل المستويات، واخطرها الجمود الحاصل في انتخاب رئيس للجمهورية، والانقسام العمودي في الجسم القضائي، الى خطاب هادئ قوامه العقلانية والحكمة والبصيرة، الا ان رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل مصر على سوق مصالحه بحماوة من شأنها القضاء على ما تبقى من الدولة اللبنانية، متمنيا بالتالي على العقلاء من نواب ووزراء ومناصرين محسوبين عليه، وإقناعه بتهدئة خطابه تمهيدا للتلاقي مع الآخرين على كلمة سواء تسحب لبنان من فم التنين.

النائب وليد البعريني

ولفت البعريني، في تصريح لـ «الأنباء»، الى ان باسيل يحاول انطلاقا من مساعيه لحجز موقع دسم له في حكومة العهد المقبل، قطع الطريق امام خصومه المرشحين لرئاسة الجمهورية، وفي طليعتهم قائد الجيش العماد جوزاف عون، ورئيس تيار المردة الوزير السابق سليمان فرنجية، من هنا كان تهديده بالترشح لرئاسة الجمهورية على قاعدة «إما الأخذ بخياراتي وإما الفوضى»، وذلك ليقينه أن وجوده على رأس الدولة سيأخذ لبنان الى ما بعد بعد جهنم التي فتح عهد عمه أبوابها امام اللبنانيين، كفى مغامرات وبهلوانيات كانت السبب بخراب لبنان ووصوله الى الانهيار.

وردا على سؤال، أكد ان زيارة كتلة الاعتدال الوطني لقائد الجيش أتت للوقوف من جهة الى جانبه والتضامن معه في مواجهة ما ساقه باسيل من تهم وهمية ضده، وللتأكيد من جهة ثانية على دعم المؤسسة العسكرية، الوحيدة المتبقية من مفهوم الدولة، والتي مازالت بالرغم من خطورة المرحلة الضمانة الوحيدة لعدم انزلاق لبنان الى تفلت امني لا تحمد عقباه، مطالبا بالتالي جبران باسيل بوقف محاولاته اقحام المؤسسة العسكرية في التجاذبات السياسية والحزبية والطائفية، والاهم بوقف محاولاته اليائسة لتشويه صورة قائد الجيش وخلع بزة المناقبية عنه.

على صعيد متصل وعن قراءته للجمود الحاصل في عملية انتخاب رئيس للجمهورية، أعرب البعريني عن اسفه لكون الاستحقاق الرئاسي ادخل الى الثلاجة بانتظار «هبوط الوحي» على الجميع دون استثناء، علما ان كتلة الاعتدال الوطني جاهزة للتعاطي بإيجابية مع أي اسم جدي، من شأنه اخراج الاستحقاق الرئاسي من عنق الزجاجة، وقادر على قيادة السفينة اللبنانية باتجاه شاطئ الأمان، حيث التعافي من الازمات لاسيما الاقتصادية والنقدية منها.

وختم البعريني مؤكدا ان الكلام عن تفلت امني يعيد لبنان الى زمن الحرب الاهلية لا قيمة له في ظل وجود المؤسسة العسكرية، وحكمة قائدها في انتزاع الألغام، معتبرا ان مسؤولية المراوحة في انتخاب رئيس وعودة الانتظام العام الى المؤسسات الدستورية تقع على الجميع دون استثناء، لاسيما ان الحلول ستبقى غائبة وسط التناقض الحاد في مقاربة التحديات والتطورات الداخلية والإقليمية والدولية.

أنباء مصرية

شكري يدعو لإيجاد حلول للتطورات على الساحة الدولية

خديجة حمودة

أكد وزير الخارجية سامح شكري، أمس، أن مباحثاته مع نظيره الروسي، سيرغي لافروف، ركزت على الهدف المشترك لتطوير العلاقات بين البلدين على جميع المستويات، بما يخدم مصالح الشعبين، وأثر ذلك على جهود التنمية الاقتصادية.

وأعرب سامح شكري، في كلمته خلال مؤتمر صحافي مشترك مع وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، عقب انتهاء مباحثاتهما في موسكو، عن سعادته بالمفاوضات مع نظيره الروسي التي امتدت لأكثر من ساعتين، وتناولت العلاقات الثنائية بين البلدين، لافتا إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين في تزايد مستمر، وأن استمرار الاعتماد على السلع التي يتم تبادلها بين مصر وروسيا، أمر مهم ، وجار الحفاظ عليه والتوسع فيه. وأوضح أنه ناقش مع نظيره الروسي، الأوضاع الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، وأكد على اهتمام مصر كما يهتم المجتمع الدولي كله، بالتوصل إلى الظروف التي تسمح بانتهاء المواجهة العسكرية في أوكرانيا. وقال شكري: «في إطار المنطقة العربية، تناولنا القضية الفلسطينية والتطورات الأخيرة وأهمية وجود تهدئة وعدم التصعيد والامتناع عن الإجراءات الأحادية التي تؤدي إلى تعقيد الموقف وضرورة إيجاد الإطار السياسي اللازم لإنهاء الأزمة على أساس حل الدولتين، وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود العام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وضرورة تكثيف الجهود الدولية واضطلاع المجتمع الدولي بمسؤوليته وفقا لمقررات الشرعية الدولية للتوصل إلى حل نهائي يحافظ على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني».

وأوضح وزير الخارجية، أن علاقات مصر وروسيا تقوم على أرضية من التاريخ الممتد الطويل، خاصة ونحن بصدد الاحتفال بمرور 80 عاما على إقامة العلاقات الديبلوماسية بين البلدين، داعيا إلى إيجاد حلول ملائمة لكل التطورات على الساحة الدولية، بما يحقق المصالح المشتركة المبنية على أساس المبادئ الراسخة في ميثاق الأمم المتحدة والاحترام المتبادل.

من جانبه أكد وزير الخارجية الروسي تقدير بلاده عاليا الموقف المصري المتوازن والمدروس من مختلف القضايا الإقليمية، والسعي لإيجاد الحلول بشأن الكثير من الأزمات.

وقال وزير الخارجية الروسي ـ أثناء اللقاء ـ «يهمنا الموقف المصري من مختلف الأزمات في إقليم الشرق الأوسط وفي إفريقيا ومختلف أطر التعاون المطروحة من قبل الجانب المصري». وأضاف لافروف: «أن روسيا ومصر تتعاونان في إطار الأمم المتحدة، حيث نشهد محاولات من بعض أعضاء المجتمع الدولي لفرض قواعد معينة كبديل لميثاق الأمم المتحدة، وهي قواعد لا يعرفها أحد»، مؤكدا أن بلاده تعول على إجراء محادثات مكثفة بين موسكو والقاهرة بشأن تطور العلاقات الثنائية في ظل الظروف الراهنة.

صورة مركبة لوزير الخارجية سامح شكري ونظيره الروسي سيرغي لافروف (رويترز)

استطلاع: غالبية السوريين يتوقعون مجاعة وشيكة

وكالات: حذر فريق «منسقو استجابة سوريا» من احتمال حدوث مجاعة وشيكة مع بلوغ نسبة التضخم نحو 90٪ في عموم سورية، ولجوء أكثر من 70٪ من السوريين إلى الدين لتأمين الاحتياجات الأساسية.

وذكر الفريق أن عدد المحتاجين للمساعدات الإنسانية في سورية ارتفع إلى 15,3 مليون نسمة بزيادة قدرها 700 ألف نسمة عن العام الماضي، مع توقعات بزيادة عددهم إلى 15,7 مليون نسمة خلال الأشهر الستة القادمة.

وأجرى الفريق استبيانا شمل أكثر من 23 الف سوري، خلال الفترة الواقعة بين 1ـ27 يناير الماضي، حول الوضع الاقتصادي للشباب في ظل الأوضاع الحالية. وأظهر أن غالبية السوريين ليس لديهم مصدر دخل ثابت.

وقال ان الاستبيان تضمن عدة فرضيات، لاستيضاح رأي المشاركين بالأوضاع. وردا على افتراض أن غالبية السوريين يتوفر لديهم غذاء متنوع ومياه نظيفة بشكل دائم خلال العامين الماضيين، قال 76٪ إنهم يرفضون هذا القول، بدرجات مختلفة، ولا تبدو الفروقات هنا كبيرة بين الفئات العمرية والنوعية والجغرافية، حيث يميل 87٪ من الذين تزيد أعمارهم عن 35 عاما إلى رفض هذه الفرضية، وكذا 73٪ من الذين تقل أعمارهم عن 20 عاما.

الفرضية الثانية تقول إن سبب سوء التغذية هو انعدام مصدر الدخل، فأيدها 92٪ من المشاركين، دون فروقات كبيرة من حيث الفئة العمرية، فنسبة المؤيدين من الذين تزيد أعمارهم.

ولا يبدو وفقا لغالبية المشاركين أن المساعدات الإنسانية من المنظمات الدولية والمحلية قد تحد من مجاعة محتملة، فالذين يؤمنون بأنها تحد من المجاعة هم أقل من نصف المشاركين بنسبة 45٪، بمقابل 45٪ لا يؤمنون بهذا، ونسبة 10٪ من المصوتين قالوا إنهم لا يعرفون ما إن كانت تحد من المجاعة أم لا. في المقابل، يقول 87٪ إن هناك مجاعة وشيكة ومحتملة في المنطقة، ويبدو أن هذه قناعة لدى كل الفئات المشاركة في الاستبيان، سواء من حيث العمر أو النوع.

وشمل الاستبيان 23،718 سوريا، توزعوا بنسبة 39٪ إناث و61٪ ذكور. أما من حيث التوزيع الجغرافي فقد توزعت النسب كالتالي: مناطق شمال غرب سورية 39٪، مخيمات النازحين 20٪، محافظة دمشق وريفها 22٪، مدينة حلب 19٪.

إغلاق مدارس وتعطل حركة النقل وإنتاج الكهرباء

فرنسا: إضراب للمرة الثانية خلال شهر ضد رفع سن التقاعد

باريس ـ وكالات: للمرة الثانية خلال شهر تسبب إضراب على مستوى فرنسا في تعطيل إنتاج الكهرباء والمدارس وشل حركة النقل العام أمس، وذلك في يوم تاريخي وصفته وسائل الإعلام الفرنسية بـ«الثلاثاء الأسود» نظرا لحجم التعبئة، رفضا لخطط الحكومة الرامية لرفع سن التقاعد.

وحددت النقابات العمالية مواعيد لمسيرات احتجاجية في أنحاء فرنسا على مدار اليوم بعد تعبئة عامة غير مسبوقة، في مواصلة الضغط على الحكومة وتيمنا بالإقبال الكبير على المشاركة الذي شهده الاحتجاج الأول في 19 يناير الذي شارك فيه أكثر من مليون لمعارضة رفع سن التقاعد إلى 64 بدلا من 62 عاما وتسريع خطة رفع السن المؤهل للحصول على معاش تقاعدي كامل.

وفي باريس، شارك الآلاف منذ الساعة الثانية ظهرا بمسيرة انطلقت من ساحة إيطاليا، في الدائرة 13، وصولا إلى «أنفاليد» في الدائرة السابعة.

وتم تشغيل واحد فقط من كل ثلاثة من قطارات «تي.جي.في» عالية السرعة وعدد أقل من القطارات المحلية والإقليمية، مع تعطيل مترو باريس بشدة.

وقالت نقابة معلمي المدارس الابتدائية إن نصف المعلمين أضربوا عن العمل، وبالمثل موظفي المصافي النفطية والعاملين في قطاعات أخرى من بينها محطات البث الحكومية التي بثت الموسيقى بدلا من البرامج الإخبارية.

وانخفضت إمدادات الطاقة الفرنسية 4,4٪، أو 2,9 غيغاوات، إذ انضم العاملون في المفاعلات النووية ومحطات الطاقة الحرارية إلى الإضراب، وفقا لبيانات من مجموعة إي.دي.إف. وقالت شركة توتال إنرجيز إنه لا يتم تسليم منتجات بترولية من مواقعها في فرنسا بسبب الإضراب، مضيفة أن محطات الوقود تم إمدادها بالكامل ويجري تلبية احتياجات العملاء.

ووصف لوك فار، الأمين العام للاتحاد الوطني للنقابات المستقلة لموظفي الخدمة المدنية «هذا الإصلاح غير عادل وقاس.. رفع (سن التقاعد) إلى 64 يمثل تراجعا اجتماعيا».

وأعلن وزير الداخلية، جيرالد دارمانين، أنه تم نشر 11 ألفا من قوات الأمن والدرك، من بينهم 4 آلاف في باريس.

وبدأ الاضراب في مدينة تولوز جنوب غرب فرنسا، بما لا يقل عن 30 ألف شخص شاركوا في المظاهرات وفقا لإحصاءات اتحاد العام للعمل، وهو رقم يعادل على الأقل الرقم الذي تم تسجيله في الإضراب الأول في 19 يناير.

وتقدمت مظاهرات «تولوز» بوتيرة سريعة حيث انضم إليها حركات مجتمعية أخرى مثل السترات الصفراء أو الحركات المدافعة عن حقوق المرأة، ما يشير الى عدد أكبر من المتظاهرين مما كان عليه في 19 يناير.

وفي مرسيليا على الساحل الجنوبي لفرنسا، تم غلق بعض المدارس الثانوية في «سانت تشالز» و«مونتغراند»، وانطلقت المسيرات من ميناء مرسيليا القديم بحضور عدة آلاف من الأشخاص.

آلاف المحتجين يشاركون في إضراب الثلاثاء الأسود احتجاجا على رفع سن التقاعد (أ.ف.ب)

عباس يحمّل إسرائيل مسؤولية تصعيد التوتر ويدعو لإنهاء الاحتلال

بلينكن يجدد من رام الله دعوته لوقف العنف والتمسك بحل الدولتين

عواصم ـ وكالات: عبر وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن عن «حزنه» وقدم «تعازيه» لمقتل فلسطينيين أبرياء، بعد التصعيد الخطير الذي شهدته الأراضي الفلسطينية في الأيام الماضية.

وفي محطته الأخيرة بعد القاهرة وتل أبيب، قال بلينكن من مقر السلطة الفلسطينية في مدينة رام الله بالضفة الغربية المحتلة: «اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تعازينا وحزننا على مقتل المدنيين الفلسطينيين الأبرياء الذين فقدوا أرواحهم في تصعيد العنف خلال العام الماضي».

واضاف «يعاني الفلسطينيون والإسرائيليون على حد سواء من انعدام الأمن المتزايد والخوف المتزايد في منازلهم وفي مجتمعاتهم وفي أماكن عبادتهم».

وجدد دعوته لاتخاذ «خطوات للتخفيف من حدة التصعيد ووقف العنف وتقليل التوترات ومحاولة خلق الأسس لمزيد من الإجراءات الإيجابية للمضي قدما».

وقال إن الفلسطينيين يواجهون «تضاؤلا في آفاق الأمل» وجدد التأكيد على معارضة الولايات المتحدة لتوسع إسرائيل في الاستيطان، مؤكدا ان واشنطن ترفض أي إجراء من أي جانب من شأنه أن يزيد من صعوبة تحقيق حل الدولتين، بما في ذلك التوسع الاستيطاني وعمليات الهدم والطرد من المنازل وزعزعة الوضع التاريخي القائم بالأماكن المقدسة.

كما أعلن وزير الخارجية الأميركي، تقديم بلاده دعما إضافيا إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» بقيمة 50 مليون دولار، كما تعهد بالاستمرار في العمل لإعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس الشرقية، مشيرا إلى تعدد جهود بلاده ودأبها لتقوية العلاقات مع الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية.

من جانبه، حمل الرئيس الفلسطيني محمود عباس، إسرائيل مسؤولية تصعيد العنف بشكل حاد في الضفة الغربية. واعتبر أن الوقف الكامل للأعمال الإسرائيلية أحادية الجانب التي تنتهك الاتفاقيات الموقعة والقانون الدولي هي نقطة الأساس للعودة للأفق السياسي وإنهاء الاحتلال وفق المراجع الدولية ومبادرة السلام العربية، وذلك من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم أجمع.

وقال في بيان خلال استقباله بلينكن «نبدي الآن الاستعداد للعمل مع الإدارة الأميركية والمجتمع الدولي لعودة الحوار السياسي من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين على حدود 1967 بعاصمتها القدس الشرقية».